

**المؤسسة التعليمية: المركز الجامعي نور البشير البيض**  
**معهد العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير**  
**قسم علوم التسيير**

**التخصص: إدارة مالية**

**عنوان المقياس المدرس: التشخيص المالي**

**الفئة التعليمية المستهدفة: طلبة السنة الأولى ماستر**

**الأستاذة: مجدوبي شهرزاد**

**الدرجة العلمية: دكتوراه في العلوم الاقتصادية.**

**الدرجة المهنية: أستاذ محاضر "أ".**

**البريد الإلكتروني المهني: medjdoubi.medjdoubi@yahoo.fr**

**المحاضرة الأولى: الوظيفة المالية في المؤسسة :**

تعتبر المؤسسة من الركائز الأساسية للحياة الاقتصادية والنواة الرئيسية للاقتصاد باعتبارها مصدر للثروة والممول الأساسي للأسواق بالمنتجات، وبالتالي لابد من البحث عن أحسن الطرق لتسيير المؤسسة وتوجيهها نحو تحقيق أهداف متنوعة؛ سواء للمتعامين معها من عمال، أو الموردين أو المالكين أو المساهمين بحيث يتعامل المسيرين الماليين مع وضعيات مالية متنوعة تتسم كلها بارتفاع درجة مخاطرها لذلك يتوجب عليه قبل اتخاذ القرارات المتعلقة بهذه الوضعيات يستلزم عليه إجراء تشخيص شامل للوضعيات المالية للمؤسسة.

**الوظيفة المالية :** تعتبر الوظيفة المالية من بين أهم الوظائف في منظمات الأعمال فلا يمكن للمنشأة أن تقوم بأنشطتها المختلفة من إنتاج وتسويق وتوزيع وبحث وتطوير... دون أن توفر الأموال اللازمة لتمويل هذه النشاطات، وهو ما يؤكد طبيعة العلاقات المتشابكة والتداخل الذي يربط الوظيفة المالية بمختلف الوظائف الأخرى ويبين صعوبة تحديد جمالها ونطاقها مقارنة بالوظائف الأخرى.

**-تعريف الوظيفة المالية:** تعرف بانها الوظيفة التي تهتم بتجميع الأموال الضرورية لتغطية احتياجات المؤسسة بهدف تحقيق الأهداف المسطرة وهذا بالتنسيق مع الوظائف الأخرى. وتعرف بأنها مجموعة من المهام والأنشطة التي تقوم بها عدد من المصالح والأقسام تهدف إلى إدارة التدفقات المالية والبحث عن الموارد المالية الضرورية والاستخدام الأمثل لها، فالوظيفة المالية هي عبارة عن الحقل الإداري أو مجموعة الوظائف الإدارية المتعلقة بإدارة مجرى النقد والرامية إلى تمكين المؤسسة من تنفيذ أهدافها و مواجهة ما عليها من التزامات في الوقت المحدد باستخدام الأدوات المتاحة لها، فالوظيفة المالية تتجلى في المهام التي يقوم بها المسيرون الماليون من وضع خطط التمويل للحصول على الموارد المالية ومن ثمة استخدام هذه الموارد بطريقة تؤدي إلى تحقيق .

**2/أهمية الوظيفة المالية في المؤسسة:** الوظيفة المالية هي تلك الإدارة المالية التي تهتم بتنظيم حركة الأموال أي التدفقات النقدية الداخلية والخارجية اللازمة لتحقيق أهداف المشروع والوفاء بالالتزامات المالية التي عليه في الوقت المناسب من أجل عدم تعرض المشروع إلى عسر مالي، فالوظيفة المالية تحتوي على مجموعة من الوظائف المتعلقة بكل من التمويل ومتابعة المحاسبة بكل أنواعها (التحليلية والعامة)، إضافة إلى قرارات التمويل والمؤشرات المالية والمراقبة الداخلية والإحصائيات وتسيير السيولة والمخاطر المالية بكل أنواعها فجميع هذه الوظائف موجودة ضمن الهيكل التنظيمي للمؤسسة ويمكن إبراز أهمية الوظيفة المالية في النقاط الآتية:

-تسمح الوظيفة المالية بمراقبة التدفقات النقدية وتسييرها وذلك وفقا لقواعد وأسس التوازن المالي

-تضمن الوظيفة المالية التمويل لمختلف نشاطات المؤسسة سواء بالقروض قصيرة الأجل أو المتوسطة أو الطويلة .

-تساهم الوظيفة المالية في مساعدة المسيرين الماليين في الإدارة العليا في رسم سياسة مالية تمكن من تنفيذ الخطط الموضوعة لاسيما فيما يخص امتلاك الأصول الثابتة .

-تساعد وتساهم الوظيفة المالية في رسم قواعد التخطيط المالي والموازنات التقديرية للمنشأة، كما تسهر على دفع المصاريف والنفقات وفي المقابل تقوم بتحصيل الحقوق والمستحقات

**3/أهداف الإدارة المالية:** هناك العديد من الأهداف التي تسعى الإدارة المالية لتحقيقها، فالهدف الرئيسي للمؤسسة هو البقاء والنمو والإزدهار، ومن أجل أن تحقق المنشأة هذا الهدف لا بد لها أن تحقق أهدافا مساندة أخرى من أجل الوصول لتحقيق الهدف الرئيسي، و يمكن تحديد هذه الأهداف فيما يلي :

أ- تعظيم الأرباح: يعين تنظيم الأرباح الوصول لتحقيق مستوى ملائم من الأرباح، وهو المستوى الذي لا يقل على المستوى الذي تصل إليه المشاريع المماثلة (المؤسسات الأخرى) والتي تتعرض لنفس الظروف ونفس المخاطر، ويمكن الحكم على فاعلية القرارات في منشأة معينة من خلال حجم الأرباح المتحقق، لذلك تسعى دوما المؤسسات لتبني القرارات التي تؤدي إلى زيادة الأرباح وتجنب القرارات المؤدية للتقليل من الأرباح ويمكن قياس الأرباح بعدة طرق أبرزها :

- العائد على حقوق الملكية • العائد على الموجودات • الفرق بين النفقات والإيرادات • العائد على الأموال المستثمرة • الزيادة في المخرجات عن المدخلات .

وبالتالي فإن المؤسسات الاقتصادية تسعى لتحقيق أرباح ملائمة من أجل ضمان بقائها واستمراريتها، والسبب في أهمية تحقيق الأرباح كمعيار لاتخاذ القرارات إلى هنا تعرب عن مدى الاستغلال الاقتصادي لموجودات المنشأة وبالتالي تعتبر معيارا ومقياسا للحكم على الأداء الاقتصادي.

ب- تعظيم القيمة السوقية للمؤسسة: ويعين ذلك مضاعفة ثروة المنشأة أو مضاعفة القيمة الصافية لها، وتعظيم القيمة المالية للمنشأة ناتج عن قراراتها الاستثمارية والتمويلية لأنها تؤثر بشكل كبير على العائد المتوقع ودرجة المخاطرة المرتبطة بالعائد ويمكن التعبير عن مضاعفة القيمة السوقية للمنشأة بتعظيم القيمة السوقية لسعر سهم المنشأة في سوق الأوراق المالية ، ويعتبر هذا الهدف أكثر أهمية من تركيز المؤسسة على تعظيم الأرباح لأنه يأخذ بعين الاعتبار توقيت الحصول على التدفقات النقدية أي القيمة الزمنية للنقود والمخاطر المصاحبة لهذه التدفقات، كما تجدر الإشارة إلى أن العلاقة بين العائد والمخاطر هي علاقة طردية بحيث تزداد العوائد المتوقعة كلما زادت درجة المخاطر للحصول على هذا العائد

ت- تحقيق سيولة ملائمة: السيولة تبني لنا مدى قدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها قصيرة الاجل المتوقعة وغير المتوقعة عند استحقاقها، وذلك من خلال التدفق النقدي العادي الناتج عن مبيعاتها إضافة إلى ذلك تحصيل ذممها بالدرجة الاولى والحصول على التمويل اللازم من مصادر أخرى بالدرجة الثانية، فيقع على عاتق المدير المالي مسؤولية توفير سيولة كافية وملائمة للمشروع أي للمنشأة من أجل مقابلة الالتزامات المالية التي عليها من أجل عدم تعرض المؤسسة لعسر مالي، ويمكن تعريف السيولة بما يلي " السيولة هي القدرة على تحويل بعض الموجودات إلى نقد جاهز خلال فترة قصيرة دون خسائر " السيولة هي أن تتوفر الأموال عند الحاجة إليها. " السيولة هي القدرة على توفير الأموال بكلفة معقولة من أجل مواجهة الالتزامات عند استحقاقها

ث- الربحية: تعتبر الربحية هدف أساسي ورئيسي لجميع المؤسسات وأمر ضروري لبقائها واستمرارها وهدف يسعى إليه المستثمرون ومؤشر يهتم به الدائنون عند تعاملهم مع المؤسسة، وتعتبر أيضا وسيلة هامة لقياس كفاءة الإدارة في استعمال الموارد الموجودة بحوزتها، وتعمل المؤسسة على تحقيق الربحية من خلال القرارات المتعلقة بطريقة استخدام المؤسسة للموارد المتاحة لها من أجل اقتناء مختلف أنواع موجوداتها، إضافة لقرار الاستثمار نجد قرار التمويل وهو القرار المتعلق بطريقة اختيار المصادر التي سيتم من خلالها الحصول على الأموال اللازمة للمؤسسة من أجل تمويل الاستثمار في موجوداتها. ومن خلال ما سبق يمكن القول أن السيولة و الربحية هدفين متلازمين ولكنهما متعارضان ووظيفة المسير المالي هو التوفيق بينهما بحيث أن تحقيق أحدهما سيكون على حساب التضحية بشيء من الآخر، فالربحية تستوجب استثمار الأموال في أصول أقل سيولة وذلك الإرتفاع عائدها وهذا الأمر يتعارض مع هدف السيولة مما يعرض المنشأة لمخاطر عالية.

ج- النمو: يعتبر هذا الهدف بمثابة محصلة للأهداف السابقة زيادة على عوامل أخرى وهو ما يسمح للمؤسسة بالتوسع و الاستمرار ويرتكز على مدى قدرة المؤسسة على تعظيمها للثروة انطلاقا من الأرباح المتراكمة التي تحققت.

4/وظائف الإدارة المالية: يمكن الإمام بأهم الوظائف فيما يلي :

أ- التخطيط المالي: يعتبر التخطيط من أبرز وظائف الإدارة المالية لأنه هو الركيزة الأساسية، والتخطيط ليس وليد الساعة وإنما عرف منذ القدم خصوصا إذا رجعنا لقصة سيدنا يوسف عليه السلام والذي اعتمد على عنصرين رئيسيين في التخطيط الأول يتمثل في التنبؤ بما ستكون عليه الأحداث في المستقبل والثاني فهو تحديد لأهداف المراد الوصول إليه. ولقد عرفه "هينري فايول" بأنه محاولة التنبؤ بالمستقبل مع الاستعداد لهذا المستقبل ومنه يمكن تعريف التخطيط بأنه عبارة عن عملية حساب للمستقبل ومحاولة التنبؤ به ووضع الخطوط الرئيسية لمستقبل مالي مأمون، فأولى مهام المدير المالي وضع خطط مالية، لأن أي مشروع قائم هو بحاجة إلى المال للتشغيل والتوسع فلا يمكن معرفة حاجة هذا المشروع من المال إلا بعد عملية التخطيط وذلك من خلال إعداد الموازنات التقديرية قصيرة الأمد والطويلة وذلك حسب طبيعة الوضعية، بحيث يعتمد المسير المالي على العديد من أساليب التخطيط الحديثة والتي تتضمن حساب الدخل والمصاريف والتدفقات النقدية ورأس المال العام والموازنة النقدية والموازنة الرأسمالية وذلك من أجل أن يحدد مسبقا حجم الأموال المطلوبة ومدتها.

ب- القيام بتنظيم الوظيفة المالية (الحصول على الأموال): يعتبر الحصول على الأموال من الوظائف الأساسية للإدارة المالية فتدبير الأموال كنشاط يبدأ ببداية المنشأة ويتواصل بتواصل نشاطها، فعندما ترغب المؤسسة في الحصول على الأموال اللازمة بواسطة إصدار الأسهم، يقوم المسير المالي بإعداد نشرة الإصدار من أجل تعريف المستثمرين بالمشروع، أما إذا أرادت المنشأة الحصول على التمويل من البنوك فيقوم المسير المالي بإعداد المعلومات الأساسية عن النشاط الذي من أجله يطلب القرض مبينا فيه كيفية استخدام القرض وكيفية تسديده مع الفوائد... ، ويمكن أن تقوم المنشأة بطرح سندات يتم بيعها للجمهور مباشرة، وفي كل هذه الحالات تظهر لنا مهام المسير المالي في الحصول على الأموال وكيف أنه يأخذ بعين الاعتبار مصدر هذه الأموال وتكلفتها والمخاطر الناتجة عنها ومحاولة الحصول على أحسن هذه المصادر .

ت- الرقابة المالية: تمكن الرقابة المالية من تقييم أداء المشروع وذلك بمقارنة الأداء مع الخطط الموضوعية من أجل التعرف على الصعوبات التي تعترض هذه الخطط والقيام بحل هذه الصعوبات وحل الانحرافات وتصحيحها، وبالتالي فإن على المسير المالي أن يقوم بتصميم نظام للرقابة المالية يستطيع من خلاله مراجعة الأداء الفعلي مع الخطط الموضوعية عن طريق تقارير الأداء والتي تمكنه من اكتشاف الانحرافات ومنه البحث عن أسباب حدوثها مثل معاجلتها

ث- استثمار الأموال (إدارة رأس المال): إن الأموال الموجودة لدى أي مؤسسة تكون محدودة وتتميز بالندرة لذلك جاء الاهتمام باستعمال المال بالشكل الأمثل، وإذا ما أرادت المؤسسة النجاح لابد أن تستخدم هذه الأموال من أجل أن تعطي أعلى عائد ممكن وذلك بالأخذ بعين الاعتبار المخاطر المرتبطة بالعائد لذلك يتوجب على المسير المالي المقارنة بين العديد من البدائل مثل صرف الأموال على الأبحاث أو التطوير أو على عمالة إضافية أو شراء مخزون سلعي أو شراء آلات جديدة... ، ومن هنا بدأ استخدام المعايير الاستثمارية للمفاضلة بين البدائل المتاحة من أجل إمكانية قياسها على أسس علمية سليمة لذلك أصبح التركيز على إدارة الأصول من مهام الإدارة .

ج- قرارات توزيع الأرباح: تتضمن سياسات توزيع الأرباح تحديد النسبة التي سيتم دفعها نقدا للمساهمين والأرباح التي سيتم توزيعها على شكل أسهم مجانية وأيضا تتضمن المحافظة على استقرار معدلات التوزيع على المدى المتوسط والطويل .

## المحاضرة الثانية: مدخل للتشخيص المالي:

التشخيص المالي يعتبر التشخيص المالي أحد الآليات المستعملة في التسيير، فهو يساعد المؤسسة في التعرف على الاختلالات التي تعاني منها، و من خلالها يتم التعرف على نقاط الضعف والقوة في المؤسسة  
أولاً: مفهوم التشخيص المالي: قبل التطرق لمفهوم التشخيص المالي نتطرق إلى موضوع التسيير المالي باختصار.

**تعريف التسيير المالي:** يعرف التسيير المالي على أنه ذلك اجمالاً من علوم التسيير الذي يركز ويهتم بالجوانب المالية داخل المؤسسة ويستعمل في تحقيق ذلك العديد من الأدوات والطرق والأساليب والتقنيات التي تساعد المؤسسة ومختلف التنظيمات على الاندماج مع مكونات المحيط المالي

**الخطوات العملية للتسيير المالي:** لكي يحقق التسيير المالي أهدافه يقوم المسير المال بانتهاج الخطوات التالية:

- أ- **التشخيص المالي:** يقوم المسير المالي في هذه المرحلة بتحليل الحالة المالية للمؤسسة وذلك بالاستعانة بأدوات التحليل المالي من أجل الوصول إلى مؤشرات توجيهية تحكم هذه الوضعية، وذلك من أجل تحديد نقاط القوة والضعف للحالة المالية وإيجاد الحلول المناسبة لتفادي الوقوع في نقاط الضعف من جهة والمحافظة على نقاط القوة التي تعتبر المرآة العاكسة لنجاح أي مؤسسة
- ب- **اتخاذ القرارات المالية:** عندما يقوم المسير المالي بالحصول على المؤشرات التوجيهية المتعلقة بالوضعية المالية للمؤسسة كالمعايير الخاصة بالتوازن المالي والمردودية والنشاط الاستغلالي والنسب المالية وتطور السيولة، يمكن له أن يتخذ القرارات المالية سواء كانت متعلقة بالجانب الاستثماري أو الجانب التمويلي أو تلك القرارات المتعلقة بالجانب الاستغلالي للمؤسسة أو قرارات مالية متعلقة بتسيير المخاطر المالية
- ت- **الرقابة المالية:** من خلال الرقابة المالية يتم الوقوف على الأداء المالي للمؤسسة وذلك عن طريق مقارنة ما تم التوصل إليه من نتائج فعلية مع الأهداف المسطرة وفق عملية التخطيط المالي، وذلك من أجل تحديد الاختلالات ووضع الإجراءات التصحيحية الضرورية عن طريق قرارات مالية جديدة. وبالتالي فالتشخيص المالي هو عبارة عن عملية سابقة المسير المالي ومتضمنة فيها قبل اتخاذ القرارات المالية تمر عملية التسيير بتحليل الوضعية المالية من أجل اكتشاف نقاط الضعف ونقاط القوة.

**تعريف التشخيص المالي:** يعرف التشخيص المالي على أنه عملية تحليل الوضع المالي للمؤسسة وذلك باستخدام مجموعة من الأدوات والمؤشرات المالية وذلك من أجل استخراج نقاط القوة والضعف ذات الطبيعة المالية ويعرف أيضاً بأنه عملية تحويل الكم الهائل من البيانات والأرقام المالية التاريخية المدونة في القوائم المالية إلى كم أقل من المعلومات وأكثر فائدة لعملية اتخاذ القرارات. فعملية التشخيص المالي من أبرز المهام التي يتولاها المسير المالي في المؤسسة حيث يساهم في اتخاذ القرارات الصائبة والتي تنعكس بالإيجاب على المؤسسة

**ثانياً: أهمية التشخيص المالي:** تكمن أهمية التشخيص المالي في تقييم الأداء وتهيئة المناخ الملائم لرتشيد القرارات المالية، فهو يعتبر أداة مهمة للتنبؤ بالفشل أو العسر المالي لذلك فهو منهج لتعزيز القدرة التنبؤية، بحيث تتجلى أهمية التشخيص المالي أكثر في النتائج المتوصل إليها من خلال تطبيق هذه التقنية، ويمكن إبراز هذه الأهمية في النقاط التالية:

- 1- تحديد مدى تحقيق المؤسسة للتوازنات المالية المطلوبة .
- 2- تحديد المركز المالي ودرجة الاستقلالية للمؤسسة بالنسبة لغير الممولين
- 3- تحديد مدى تطور أو تحسن الوضعية المالية ومدى إمكانية تسديد الديون 1 .
- 4- تحديد نسبة الكفاءة في استعمال الموارد المالية للمؤسسة اعتماداً على مفهوم المردودية.
- 5- تحديد مستوى المؤسسة مقارنة مع المؤسسات من نفس القطاع والحجم في الاقتصاد ضمن البيئة التي تعمل فيها .6-
- استعمال مختلف النتائج للدراسات المستقبلية لتحديد سياسة مالية جديدة أو لتغيير اتجاه المؤسسة
- 7- اتخاذ القرارات في مجال تخطيط الاستثمارات
- 8- إمكانية السماح بالاقتراض مجدداً أو النطاق من هامش الاقتراض المتوفر

**ثالثاً: أهداف التشخيص المالي:** يهدف التشخيص المالي في إطار عملية مرتبة ومنهجية إلى:

- تشخيص دقيق لممتلكات المؤسسة انطلاقاً من الميزانية ومدى فعالية التسيير عبر جدول حسابات النتائج .
- فهم السلوك الاقتصادي والمالي للمؤسسة ومحاولة توقع مدى نمو الهياكل المالية عبر الزمن 2 .
- تقييم الموقف الاستراتيجي للمؤسسة من خلال تحديده لنقاط القوة والضعف في بيئة المؤسسة الداخلية وتقييمه للفرص والتهديدات في البيئة الخارجية للمؤسسة .
- يساعد إدارة المؤسسة على رسم أهدافها وسياساتها التشغيلية ومنه يضمن لها الدقة في إعداد الخطط السنوية اللازمة .-
- يساعد المسير المالي على تحديد المشاكل التقنية الاقتصادية والمالية والمساعدة في تقييم البيانات الخاصة بمعالجتها.

-يساعد في توقع مستقبل المؤسسات من حيث تحديد مؤشرات نتائج الأعمال المتعلقة بها ومنه معرفة الإجراءات المناسبة لتفادي إفلاسها وتجنب المساهمين الخسائر المحتملة

-يوفر مؤشرات كمية ونوعية تساعد المخطط المالي والمخطط الاقتصادي في رسم الأهداف المالية والاقتصادية والاجتماعية على مستوى المؤسسة وعلى المستوى الوطني ومنه نلاحظ أن التشخيص المالي يعتبر من الدعائم الرئيسية للمسيرين الماليين داخل المؤسسة للقيام بمختلف الإجراءات في الجانب المالي ويعتبر كقاعدة ضرورية على أساسها يتم اتخاذ قرارات العديد من المتعاملين مع المؤسسة خصوصا من تهمهم وضعية المؤسسة

### المحاضرة الثالثة: خطوات وطرق التشخيص المالي

تعني خطوات التشخيص المالي تلك المراحل العملية المتبعة في عملية التشخيص حيث تختلف هذه الخطوات من مؤسسة لأخرى ومن محلل لآخر وذلك حسب الهدف من عملية التشخيص، وبصفة عامة تتلخص الخطوات الرئيسية لمنهجية التشخيص في النقاط التالية:

- 1-تحديد الهدف من التشخيص (السياسة والقرارات المراد اتخاذها)
- 2-الفترة الزمنية المعنية بالدراسة
- 3-اختيار زمن المقاربة أو الطريقة المناسبة للتشخيص 1 .
- 4-جمع المعلومات المالية والإضافية الخاصة بمحيط المؤسسة 2 .
- 5-إجراء الحسابات اللازمة واستعمال النسب ووضع المؤشرات في الجداول.
- 6-التحليل ومقارنة النتائج بالمعايير المعتمدة
- 7-التشخيص الشامل وهو عبارة عن تحديد نقاط القوة ومواطن الضعف ووضع ملخص في حدود جودة المعلومات المتاحة ووضع التوصيات
- 8- . القيام برسم السياسات واتخاذ القرارات المناسبة.

**\* طرق التشخيص المالي** :يستخدم التشخيص المالي مجموعة من الطرق والي تستعمل لتحليل البيئة المالية الداخلية للمؤسسة، ونلخص هذه الطرق فيما يلي:

1-التشخيص التطوري: يقوم التشخيص التطوري على دراسة الوضعية المالية للمؤسسة لعدة دورات مالية متتالية حيث يتم تحليل الوضعيات المالية السابقة وذلك من أجل تشخيص الوضع المالي وتقدير الوضعية المالية المستقبلية، ومن أجل إجراء هذه الدراسة يجب على المؤسسة أن تمتلك نظام معلومات محاسبي و مالي متطور وفعال من أجل أن يتمكن المحلل المالي من رسم التطور المستقبلي للوضعية المالية ويرتكز التشخيص المالي التطوري على العناصر التالية :

أ- تطور النشاط: ويعني ذلك متابعة التغيرات في النشاط عبر الزمن ويكون اعتمادا على التغير في رقم الأعمال أو القيمة أو النتائج المحاسبية... ومنه الحكم على نمو النشاط فيما إذا كان يتطابق مع أهداف المؤسسة ومعطيات السوق، واستنادا إلى حالات النمو هل هو مرتفع أو مستقر أم منخفض، ويمكن للمشخص المالي تتبع التطور في هيكل التكاليف والذي من المفترض أن يتناسب طرذا مع تطور النشاط .

ب- تطور أصول المؤسسة: الأصول هي مجموعة الإمكانات المادية والمعنوية و المالية المستخدمة في ممارسة النشاط وتطورها يبين مستوى النمو الداخلي والخارجي للمؤسسة ويعتبر مؤشرا عن الوجهة الإستراتيجية للمؤسسة إن كانت تتجه نحو النمو أو البقاء أو الانسحاب من السوق

ت- تطور هيكل دورة الاستغلال: يتكون هذا الهيكل من العمال والموردين والمخزونات وهي التي تشكل الاحتياجات المالية لدورة الاستغلالولابد من مراقبة تطورها عبر الزمن ومقارنة نموها بنمو النشاط وذلك من أجل الحكم على مستوى الاحتياجات المالية

ث- . تطور الهيكل المالي: يتكون الهيكل المالي من مصادر تمويل المؤسسة والمتمثلة في الأموال الخاصة والديون، حيث يمكن مراقبة مستويات الاستدانة والتمويل الذاتي ومساهمة الشركاء وتحديد قدرة المؤسسة على تمويل احتياجاتها وقدرتها على السداد ومدى استقلاليتها المالية وتأثير الاستدانة على المردودية

ج- تطور المردودية: يستند الهدف الاقتصادي لكل مؤسسة على المردودية لأنها تعتبر ضمانا للبقاء والنمو والاستمرارية، و عليه فإن مراقبة تطور لمعدات المردودية يعتبر قاعدة أساسية للتشخيص المالي التطوري وذلك بواسطة نسب المردودية وآلية أثر الرافعة المالية

2-التشخيص المالي المقارن: يعتمد هذا التشخيص على مقارنة الوضعية المالية للمؤسسة مع مؤسسات مماثلة في النشاط وفي معظم وأغلب الأحيان المؤسسات المنافسة أو الرائدة في نفس القطاع ، ويكون ذلك باستعمال مجموعة من الأرصدة والأدوات والمؤشرات المالية ويهدف الشخص المالي من خلال التشخيص المقارن إلى مراقبة الأداء المالي للمؤسسة بناء على التغير في المحيط، خصوصا في حالات المحيط غير المستقر.

3-التشخيص المالي المعياري: وهو امتداد للتشخيص المقارن ويختلف عنه في اعتماده على معدات معيارية يتم اختيارها بناء على دراسات شاملة ومستمرة لقطاع معين من قبل مكاتب دراسات متخصصة أو من قبل الخبراء والمحللين العاملين في البورصات، ويعتمد هذا التشخيص على مجموعة من المعايير التي اعتمدت من قبل مجموعة من المؤسسات وذلك في نشاطات مختلفة ومن أمثلتها ( معدل الهيكل المالي الديون/الأصول الخاصة) للمؤسسات البنكية المقدّر بـ 8 %.(نسبة رقم الأعمال إلى المتر المربع بالنسبة إلى تركيبات الأسواق والمعارض) ( .الديون متوسطة وطويلة الأجل لا بد أن لا تتعدى ثلاثة أضعاف القدرة على التمويل الذاتي).

### المحاضرة الرابعة أدوات التشخيص المالي والمقومات الأساسية له

:يسعى الشخص المالي إلى تحديد ومعرفة نقاط القوة والضعف للجوانب المالية للمؤسسة وذلك من أجل تحسين الوضع في المستقبل وضمان استمرار التسيير الفعال، ويكون ذلك باستخدام العديد من الأدوات المتكاملة فيما بينها وهي:

1-تحليل الهيكل المالي: الهدف منه ضمان تمويل الاحتياجات دون التأثير على التوازن المالي والمردودية والملائمة المالية ، وهذا بالاعتماد على منظور الذمة المالية ومبدأ السيولة والاستحقاق أو على المنظور الوظيفي بالفصل بين النشاطات الرئيسية في التحليل.

2-تقييم المردودية: هي وسيلة تمكن من مقارنة النتائج المحققة مع الوسائل التي ساهمت في تحقيقها، وهو المؤشر الأكثر موضوعية في تقييم الأداء ويمكن من خلاله اتخاذ قرارات التمويل والاستثمار وغيرها

3-تحليل التدفقات المالية: يمثل التحليل الأكثر تطورا ويمكن من تحليل التوازن المالي والوقوف على أسباب العجز أو الفائض في الخزينة وتحديد الدورة المسؤولة عن هذا العجز، كما يحتوي هذا التحليل مجموعة من المؤشرات ذات البعد الاستراتيجي والتي تساعد في اتخاذ القرارات الإستراتيجية وتقييم الإستراتيجية المالية المعتمدة.

4-تقييم النشاط والنتائج: يهتم بكيفية تحقيق المؤسسة للنتائج والحكم على مدى قدرة النشاط على تحقيق الربحية وذلك باستخدام الأرصدة الوسيطة للتسيير، وهي عبارة عن أرصدة تبني مختلف مراحل النتيجة وأسباب تحققها مما يمكن من اتخاذ القرارات المناسبة .

**\* المقومات الأساسية للتشخيص المالي** :يعتمد نجاح تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة على مجموعة من المقومات والتي يمكن حصرها في النقاط التالية:

- أن يسلك الشخص المالي في عملية التحليل منهجا علميا يتناسب مع أهداف عملية التحليل، ولا بد أن يعتمد على استخدام أساليب وأدوات تجمع هي الأخرى بقدر متوازن بين الموضوعية والملائمة للأهداف التي تسعى إليها من جراء عملية تشخيص حالة المؤسسة، ومن أجل أن يحقق القائم على عملية التشخيص المتطلبات والأهداف المنشودة من هذه العملية لا بد له أن يراعي العناصر التالية:

- أن تكون لديه خلفية كافية عن المؤسسة ونشاطها والمحيط الذي تنتمي إليه بنوعيه الداخلي والخارجي وما يتضمنه هذا الأخير من تأثيرات اقتصادية واجتماعية وسياسية .

- أن يربز الفروض الي يبني عليها عملية التشخيص وأيضا المتغيرات الكمية والنوعية والتي ترتبط بالمشكلة محل الدراسة .

- أن لا يقف الشخص عند مجرد كشف عوامل القوة ومواطن الضعف في نشاط المؤسسة بل أن يركز على أسبابها واستقراء اتجاهاتها

- أن يتسم الشخص نفسه بالموضوعية وذلك بالتركيز على فهم دوره والمتمثل في كشف الحقائق كما هي قبل أن يقوم بتفسيرها بشكل مجرد بعيد عن التحيز الشخصي، من أجل أن يقوم بعدها بتقديم تقريره وما يتضمن من مؤشرات وبدائل أو حلول تخدم متخذ القرار وذلك بمراعاة التوصية بما يراه البديل الأنسب .

- أن تتمتع مصادر المعلومات التي يستقي منها الشخص معلوماته بقدر معقول من المصادقية أو الموثوقية ولا بد أن تنقسم بنوع من الموازنة بين الموضوعية من جهة والملائمة من جهة أخرى
- \*نتائج التشخيص المالي:** بعد اجراء عملية التشخيص المالي وذلك من خلال الفحص الدقيق للمعلومات المالية للمؤسسة ومعالجتها باستخدام ادوات مختلفة تصل هذه العملية للنتائج التالية:
- 1-تقييم الوضعية المالية ومدى استعداد المؤسسة للاستدانة وقدرتها على تسديد مستحققاتها في الآجال المحددة.
  - 2-تقييم الحالة المالية ومدى ضمان مصالح المساهمين والشركاء
  - 3- تقييم مكانة المؤسسة بين منافسيها ونصيبها من الأسهم في السوق المالية
  - 4-تقييم النتائج المالية لتحسين مقدار الخزينة
  - 5-تحديد الأخطار، الخطر المالي أو خطر الاستغلال
  - 6-اتخاذ القرارات الإستراتيجية لمستقبل المؤسسة، قرارات التمويل، قرارات الاستثمار، قرارات توزيع الأرباح...
  - 7-إعطاء حكم على التسيير المالي للفترة محل التشخيص
  - 8-الحكم على مدى صلاحية السياسات المالية، الإنتاجية، التنمية والتوزيعية للفترة محل التشخيص
  - 9- التحقق من المركز المالي للمؤسسة والأخطار المالية التي قد تتعرض لها
  - 10-تقديم أحكام على مدى تطبيق التوازنات المالية في المؤسسة وعلى المردودية فيها
  - 11-القيام باتخاذ قرارات حول الاستثمار أو التمويل أو توزيع الأرباح أو تغيير رأس المال
  - 12-وضع النتائج المتوصل إليها كأساس للتقديرات المستقبلية من أجل وضع الميزانيات التقديرية للاستثمارات أو الخزينة، فالتشخيص المالي يكمل التسيير التقديري في المؤسسة .

### المحاضرة الخامسة: التشخيص الوظيفي:

#### 1/الميزانية الوظيفية:

تعتبر الميزانية الوظيفية وثيقة أساسية لعملية التشخيص المالي، حيث تمثل مصدرا حقيقيا للمعلومات الضرورية واللازمة للقيام بعملية تحديد مؤشرات التوازن المالية، والمتمثلة في رأس المال العامل، الإحتياج في رأس المال العامل، والخزينة . وفي تجسيد التحليل الوظيفي المبني على النسب المالية المخصصة لذلك.

#### 1-أهداف الميزانية الوظيفية:

تبنى الميزانية الوظيفية على أساس الميزانية المالية، وبذلك فهي تمثل ميزانية معاد ترتيبها، بالتركيز على المبدأ الوظيفي بدلا من مبدأ السيولة والاستحقاق في ترتيب عناصرها، حيث يرتب كل عنصر حسب إنتمائه إما لوظيفة الاستثمار أو لوظيفة الاستغلال أو لوظيفة التمويل.

#### 2-مكونات الميزانية الوظيفية:

#### 2-1-أصول الميزانية الوظيفية:

تنقسم أصول الميزانية الوظيفية إلى ثلاثة مجموعات أساسية هي:

-الأصول الثابتة.

-الأصول المتداولة.

-خزينة الأصول .

#### 2-1-1- الأصول الثابتة (الاستخدامات المستقرة)

تتمثل في تلك التثبيات التي تبقى بحوزة المؤسسة لعدة سنوات، حيث يتم إدراج في الأصول الثابتة كل الحسابات المتعلقة بدورة الاستثمار وتسجل بقيمتها الإجمالية أي بقيم شرائها، كما تدرج في الأصول الثابتة التكاليف المقسمة على عدة دورات، أما رأس المال المكتب غير المسمى فإنه لا يؤخذ بعين الاعتبار في كتلة الأصول الثابتة، وإنما يضم مباشرة لحساب رأس المال . إلى جانب ذلك فإن حساب مصاريف الشركة يتم استبعاده من مجموعة التثبيات لأنه تمثل أصلا وهما.

#### 2 - 1 - 2الأصول المتداولة:

ترتبط الأصول المتداولة بنشاط المؤسسة بمعنى بدورتي الاستغلال وخارج الاستغلال، حيث تدخل في دورة الاستغلال كل

الحسابات التي من شأنها أن تساهم في تحقيق رقم الأعمال أي بيع المنتوجات، فيتم تسجيلها في كتلة الأصول المتداولة للاستغلال. وباعتبار أن إنتاج المنتوجات يمثل النشاط الأساسي للمؤسسة، نجد أن الحسابات التي لا ترتبط بالنشاط

الأساسي للمؤسسة، كالقيم المنقولة للتوظيف تدرج ضمن كتلة الأصول المتداولة خارج الاستغلال، وذلك كون أن المؤسسة قد اشترتها بهدف تحقيق فوائد إضافية، وبالتالي تعتبر من العمليات الاستثنائية.

#### 2-1-2-1-الأصول المتداولة للاستغلال:

تضم الأصول المتداولة للاستغلال الحسابات التالية:

-التسبيقات والحسابات المدفوعة على الطلبات الجارية.

-المخزونات التي تسجل بقيمتها الاجمالية، حيث لا تأخذ الميزانية الوظيفية بعين الاعتبار مخصصات خسائر القيمة المكونة لمواجهة تدني قيمة المخزونات، لأنها تمثل خسائر محتملة.

-حقوق الزبائن والحسابات المماثلة بما فيها الزبائن المشكوك فيهم وأوراق القبض، وعلى اعتبار أن الميزانية الوظيفية تهدف إلى إظهار مجمل حقوق المؤسسة، نجد أنه في حالة احتياج المؤسسة للسيولة النقدية، فإنها تقوم بخصم ورقة أو عدة أوراق تجارية، مما ينتج عنه تحول هذه الأخيرة إلى سيولة نقدية توجه مباشرة لتسوية ديون معينة.

و في حالة ما لم تلجأ المؤسسة لخصم أوراقها التجارية، وفضلت تسديد ديونها عن طريق حسابها البنكي، مما ينتج عنه اللجوء إلى السحب على المكشوف خاصة عندما تفوق قيمة الديون قيمة رصيد الحساب البنكي للمؤسسة، وهو ما يؤدي إلى تسجيل خزينة سالبة، وأمام هذا الوضع، يتوجب على المؤسسة أن تضيف الأوراق التجارية المخصومة غير المحصلة بعد لحساب أوراق القبض وكذا لخزينة الخصوم.

-حقوق أخرى للاستغلال مثل ديون الرسم على القيمة المضافة.

-تكاليف معايينة مسبقة للاستغلال، يمكن أن يخص هذا الحساب دورة الاستغلال، كما قد يخص دورة خارج الاستغلال، ولتحديد ذلك نعتمد على ملاحق الميزانية التي تبين لنا طبيعة هذه التكاليف، وفي حالة غياب المعلومات فيتم ضمها للأصول المتداولة للاستغلال.

#### 2-2-1-2-الأصول المتداولة خارج الاستغلال:

تضم الأصول المتداولة خارج الاستغلال الحسابات التالية:

-القيم المنقولة للتوظيف، فهناك من يعتبرها من المتاحات بحكم أنها سريعة التحويل لسيولة عن طريق بيعها في البورصة، رغم ذلك فهي تعتبر من حقوق بحكم أنها يتولد عنها عائد على عكس المتاحات.

-رأس المال المكتتب غير المطلوب ويتمثل في تلك الأموال المنتظر دفعها من قبل المساهمين أو الشركاء في تاريخ محدد، فالرغم من أنها سوف تساهم في نمو المؤسسة، إلا أنها لا تمثل جزء من الاستغلال على اعتبار أن عملية الرفع من رأس المال تعتبر من العمليات الاستثنائية.

-التكاليف المعايينة مسبقا خارج الاستغلال.

-الحقوق المتنوعة: هي تلك الحقوق الناتجة عن عمليات التنازل إما عن التثبيات أو القيم المنقولة للتوظيف. أما في حالة وجود حساب حقوق متنوعة للاستغلال (اعتمادا على الملاحق)، فلا بد من إتباع طبيعة هذا الحساب بتسجيله ضمن الأصول المتداولة للاستغلال.

#### 3 - 1 - 2خزينة الأصول:

تتمثل في الخزينة التي هي بحوزة المؤسسة وتشمل البنك والصندوق.

ملاحظة: هناك بعض الحسابات من أصول الميزانية المالية مثل مصاريف الشركة، والاهتلاكات والتي لم تؤخذ في عين الاعتبار في أصول الميزانية الوظيفية، يتم تسجيلها في جانب الخصوم.

#### 2 - 2-2خصوم الميزانية:

تتكون خصوم الميزانية الوظيفية من ثلاثة أقسام هي:

-الموارد الدائمة.

-الديون المتداولة.

-خزينة الخصوم .

#### 1 - 2 - 2الموارد الدائمة:

ترتبط الموارد المستقرة بدورة التمويل، وتمثل التمويل الدائم الذي يشمل:

-الموارد الخاصة.

-الديون المالية متوسطة وطويلة الأجل

حيث تضم الموارد الخاصة الحسابات الآتية:

\*رأس مال الشركة المسمى: رأس مال الشركة -الرأس المال المكتتب غير المطلوب

\*علاوات الإصدار.

\* فروق إعادة التقييم.

\*الاحتياطات.



\*نتيجة الدورة (يتم إعداد الميزانية الوظيفية قبل عملية توزيع النتيجة).

\*الترحيل من جديد.

\*المؤونات القانونية.

\*إعانات الاستثمار.

\*مؤونات المخاطر والتكاليف.

\*الاهتلاكات ومؤونات خسائر قيمة الأصول.

\*الأصول الوهمية.

**أما الديون المالية فتضم:**

\*القروض السندية وتسجل بقيمة إصدارها.

\*القروض من مؤسسات القرض، حيث تظهر فيها جميع القروض المتحصل عليها من طرف مؤسسات القرض ذات الأجل الطويلة والمتوسطة، ويستثنى من ذلك القروض البنكية الجارية كالتسيقات البنكية.

\*الديون المالية المتنوعة، باستثناء قيمة الفوائد المستحقة والتي لم تدفع بعد، والتي تعتبر من الديون المتداولة كون أن عملية دفعها ستكون في الدورة الموالية، ومنه فإن المعالجة تكون على النحو الآتي:  
الديون المالية المتنوعة المسجلة في الميزانية الوظيفية = الديون المالية المتنوعة المسجلة في الميزانية المحاسبية - الفوائد المستحقة غير المدفوعة بعد.

2-2-2-الديون المتداولة:

تتشكل الديون المتداولة من تلك الديون الناتجة عن دورتي الاستغلال وخارج الاستغلال، وبذلك فهي تنقسم إلى ديون متداولة للاستغلال وتضم:

-التسيقات والسلفات مقبوضة على الطلبات الجارية.

-الموردون والحسابات المماثلة.

-الديون الجبائية والاجتماعية.

-الديون الأخرى الاستغلالية.

-النواتج المعانة مسبقا للاستغلال.

أما الديون المتداولة خارج الاستغلال فتضم:

-ديون على التثبيات.

-ديون الضريبة على أرباح الشركات.

-فوائد مستحقة لم تدفع بعد.

-نواتج معانة مسبقا خارج الاستغلال.

- 2 - 3 - خزانة الخصوم:

وتتمثل في تلك القروض الجارية إضافة إلى الأوراق التجارية المخصومة غير المحصلة بعد.

**3-تحليل الميزانية الوظيفية:**

تنقسم الميزانية الوظيفية إلى نوعان هما:

-الميزانية الوظيفية الأفقية.

-الميزانية الوظيفية لكتلة الأموال المشتركة.

وسنركز على الميزانية الوظيفية الأفقية والتي تعرف على أنها تلك الميزانية التي تأخذ فيها الاستخدامات المستقرة

والمسجلة

في أعلى الأصول أولوية التمويل عن طريق الموارد المستقرة المسجلة في أعلى الخصوم، فمن خلال هذا التصميم تأخذ الميزانية الوظيفية الصفة الأفقية ( عملية التمويل بشكل أفقي ). أما ميزانية كتلة الأموال المشتركة :تكون فيها الموارد على شكل مجموعة واحدة موجهة لتمويل مجموعة الاستخدامات دون استثناء.

**-شكل الميزانية الوظيفية الأفقية-**

موارد دائمة	→	استخدامات مستقرة
موارد متداولة	→	استخدامات متداولة

**شكل ميزانية كتلة الأموال المشتركة**

كتلة الموارد	→	كتلة الاستخدامات
--------------	---	------------------

### 1-3- مبدأ تخصيص الموارد وقاعدة التوازن الوظيفي:

تتكون الاستخدامات المستقرة من الأصول الاستثمارية، حيث تتطلب عملية تحقيق قدر كافيا من الأرباح يضمن إسترجاع تكلفة حيازة هذه الأصول عدة سنوات. ولهذا السبب فإن النظرية المالية نصت على أنه لتمويل هذه الأصول، يجب أن تعتمد على موارد لها نفس مميزات هذه الأصول، بمعنى أنها لا تسدد إلا بعد عدة سنوات (حالة القروض). أو أنها تكون غير مطلوبة للسداد (حالة الأموال الخاصة).  
يتمثل مبدأ التخصيص في أولوية تخصيص الموارد الدائمة لتمويل الاستخدامات المستقرة. أما قاعدة التوازن فهي تنص على كفاية الموارد المستقرة لتمويل الاستخدامات المستقرة.

### المحاضرة السادسة : التشخيص المالي باستخدام مؤشرات التوازن المالي

#### 2-3- الرأس المال العامل الصافي الإجمالي:

يعرف الرأس المال العامل الصافي الإجمالي بأنه ذلك الجزء من الموارد المالية الموضوعة تحت تصرف المؤسسة بصفة دائمة، حيث تنتج هذه الموارد المالية المستقرة إما من نشاط المؤسسة (إحتجاز النتيجة)، وإما من حصص الشركاء (رأس المال)، أو من الديون (ديون مالية)، وتكون غير مخصصة لتمويل الاستخدامات الثابتة، وإنما موجهة لتغطية الاحتياجات التمويلية المرتبطة بنشاط المؤسسة. كما يعرف الرأس المال العامل الصافي الإجمالي بأنه ذلك الجزء من الأصول المتداولة الممولة عن طريق الموارد الدائمة. ويحسب وفقا للعلاقة التالية :

رأس المال اعامل الاجمالي = الموارد المستقرة - الاستخدامات المستقرة

تسمح هذه العلاقة بإظهار إستقرار الرأس المال العامل الصافي الإجمالي، وذلك نتيجة لإستقرار مكوناته.

#### 1-2-3- عناصر الرأس المال العامل: نميز بين عنصرين للرأس المال العامل هما:

- الإحتياج في الرأس المال العامل. BFR

- الخزينة الصافية. TR

1 - 1 - 2 - الإحتياج في الرأس المال العامل:

يعرف الإحتياج في الرأس المال العامل على أنه ذلك الفارق بين الحسابات التالية والخاصة بالميزانية الوظيفية:

- المخزونات والمنتجات الجارية قيد التثبيت والحقوق في جانب الأصول المتداولة (بما فيها التكاليف المعايينة مسبقا).

- الديون المتداولة (بما فيها نواتج معايينة مسبقا).

ينقسم الإحتياج في الرأس المال العامل إلى:

- الإحتياج في الرأس المال العامل للاستغلال BFRE (يضم في هذا الإحتياج الحسابات المرتبطة بدورة الاستغلال،

حيث تتغير مبالغ حسابات المخزونات وحقوق الاستغلال وديون الاستغلال في نفس اتجاه تغير رقم الأعمال، وبالتالي

يتحدد مبلغ الإحتياج في الرأس المال العامل للاستغلال تابعا لتغير قيمة رقم الأعمال

ويحسب وفقا للعلاقة التالية:

الإحتياج في الرأس المال العامل = الأصول المتداولة للاستغلال - الخصوم المتداولة للاستغلال.

- الإحتياج في الرأس المال العامل خارج الإستغلال : BFRHE (يضم في هذا الإحتياج الجزء المتبقي من الحسابات

المستقلة عند دورة الاستغلال، حيث ترتبط الحقوق والديون المتنوعة بالتكاليف والنواتج المالية أو الاستثنائية أو تخص

تلك الحسابات المتعلقة بالديون على التثبيات أو اتجاه الشركاء.

تضم الحقوق المتنوعة الحسابات الآتية:

\* الحقوق عن التنازل عن التثبيات.

\* القيم المنقولة للتوظيف.

\* حقوق على الشركاء (الرأس المال المسمى غير المدفوع).

أما الديون المتنوعة فهي تضم:

\* ديون اتجاه موردا التثبيات.

\* ديون حيازة القيم المنقولة للتوظيف.

\* ديون اتجاه الشركاء.

\* ديون مرتبطة بالضريبة على أرباح الشركات.

\* ديون مساهمة الأجراء في النتيجة.

2 - 2 - 3 الخزينة الصافية:

تعود عملية التسوية بين الرأس المال العامل الصافي الإجمالي و الإحتياج في الرأس المال العامل للأسباب التالية:

- بالنسبة لرأس المال العامل الصافي الإجمالي:

يعتمد مقدار الرأس المال العامل الصافي الإجمالي على القرارات ذات الطابع الطويل الأجل، والخاصة بالسياسة الاستثمارية والسياسة التمويلية لمؤسسة، مما يجعل الرأس المال العامل الصافي الإجمالي مسقرا.

-الإحتياج في الرأس المال العامل : ينتج الإحتياج في الرأس المال العامل نتيجة لفوارق الآجال القصيرة بين التكاليف والنواتج، ويعتبر الإحتياج في الرأس المال العامل للاستغلال المكون الأساسي، والذي يعتمد على مستوى النشاط المحدد عن طريق رقم الاعمال، وبالتالي فإن الإحتياج في الرأس المال العامل للاستغلال يتغير بصفة دورية تبعاً لتغير مستوى النشاط. وعلى إعتبار أن الرأس المال العامل الصافي الإجمالي والإحتياج في الرأس المال العامل ينتجان من أسباب مختلفة، فإنهما يكونان مختلفان من حيث القيمة، وهنا تأتي الخزينة لتحقيق التوازن بين الرأس المال العامل الصافي الإجمالي والإحتياج في الرأس المال العامل وفقاً للعلاقة التالية:

(  $FRNG > BFRG TR(+)$  -المؤسسة تتوفر على متاحات.)

(  $FRNG < BFRG TR(-)$  -المؤسسة تلجأ إلى قروض بنكية جارية ) السحب على المكشوف، رصيد دائن للبنك .

### المحاضرة السابعة : التشخيص المالي باستخدام النسب المالية

#### **4-النسب المالية للتحليل الوظيفي:**

تسمح النسب المالية بالجمع بين حسابين لهما علاقة بنشاط أو أداء المؤسسة، حيث تظهر أهمية هذه النسب عند إجراء التحليل المقارن، بمعنى مراقبة تطور النسب المالية على فترات زمنية متتالية.

#### **1 - 4نسب الهيكلية:**

تربط نسب الهيكلية بين حسابين للميزانية الوظيفية وتخص بالذكر:

-نسبة تغطية الاستخدامات المستقرة.

-نسبة تغطية رؤوس الأموال

1 - 1 - 4نسبة تغطية الاستخدامات المستقرة:

عادة ما تمول التثبيات بواسطة الأموال الدائمة، بمعنى الموارد المستقرة، فإذا فاقت هذه النسبة % 100 ، فهذا يعني أن المواد المستقرة كانت أكبر من الأصول المستقرة. وعلى إعتبار أن مقارنة الموارد المستقرة بالأصول الثابتة ينتج عنها ما يعرف بالرأس

المال العامل، فإذا كانت هذه النسبة أكبر من واحد، فهذا يدل على أن الرأس المال العامل موجب. ومنه تقاس هذه النسبة وفق العلاقة التالية:

#### **موارد دائمة/الاستخدامات المستقرة**

2 - 1 - 4نسبة تغطية رؤوس الأموال:

تحسب هذه النسبة فقط إذا كان الرأس المال العامل موجب، وتظهر أهميتها في المؤسسات ذات النشاط الإنتاجي، فهي تسمح بالإجابة عن التساؤل التالي :هل الموارد الدائمة كافية لتمويل التثبيات والإحتياج في الرأس المال العامل للإستغلال؟ يتحقق ذلك إذا كانت هذه النسبة أكبر من % 100 عادة ما تتميز المؤسسة الإنتاجية بحجم معتبر من التثبيات والمخزونات، حيث تمول هذه التثبيات من خلال الموارد المستقرة، وهو ما يفسر إيجابية الرأس المال العامل الذي يمثل مورداً مالياً للمؤسسة تستعمله لتمويل بعض الإحتياجات مثل المخزونات، وبما أن هذه الأخيرة تظهر ضمن الإحتياج في الرأس المال العامل للإستغلال الذي يمثل من جهة، عاملاً أساسياً لنشاط المؤسسة، ومن جهة أخرى، يتميز صعوبة التمويل ( عندما تكون المخزونات وحقوق الزبائن مرتفعة)، فإن المؤسسة تفضل تمويل هذا الإحتياج بواسطة الأموال الدائمة. ومنه، فإن هذه النسبة يجب أن تكون قريبة من % 100 ، إما إذا كانت أقل من % 80 ، فكيف تستطيع المؤسسة تمويل ذلك الجزء من الإحتياج الغير مغطى بواسطة الموارد الدائمة؟ حتماً ستلجأ للقروض البنكية الجارية ( تسبيقات بنكية ). تقاس هذه النسبة وفق العلاقة التالية:

#### **موارد مستقرة /الأصول المستقرة+BFRE**

3 - 1 - 4نسبة الاستقلالية المالية:

تعرف هذه النسبة بمعدل الاستدانة المالية، وتسمح بتحديد فيما إذا كانت المؤسسة قد إعتمدت كثيراً على القروض، بعبارة أخرى ما مدى إستقلالية المؤسسة عن البنوك؟ إن إستدانة المؤسسة يجب أن لا تتعدى مبلغ مواردها الخاصة، ومنه فإن هذه النسب يجب أن تكون أكبر من % 100 ، وفي حالة العكسية، فإن المؤسسة تمثل خطراً بالنسبة للبنوك. تحسب هذه النسبة وفق العلاقة التالية: الموارد الخاصة /الديون المالية

4 - 1 - 4نسبة الإستقلالية المالية الإجمالية:

تسمح هذه النسبة بالإجابة عن التساؤل التالي :ما مدى تابعة المؤسسة للنظام البنكي ( القروض والإعتمادات البنكية

الجارية)؟ إن حساب هذه النسبة مهم جداً، فالتابعة للنظام البنكي لا تعنى فقط القروض، بل كذلك التسبيقات البنكية ( الحساب الأساسي لخزينة الخصوم ). ونظراً للتكلفة المرتفعة لهذه التسبيقات البنكية، فإنه من الضروري إستكمال نسبة الإستقلالية المالية بدراسة الإستقلالية المالية الإجمالية، والتي يجب أن تكون أكبر من % 100 ، وتحسب وفق العلاقة التالية: **الموارد الخاصة / الديون المالية + خزينة الخصوم**

5 - 1 - 4 نسبة القدرة على التسديد:

تسمح هذه النسبة بمعرفة مقدار الوقت الذي تكون فيه المؤسسة قادرة على تسديد ديونها المالية (القروض) بإستخدام قدرتها على التمويل الذاتي. ومنه فإن هذه النسبة يجب أن تكون منخفضة إلى أقصى حد، لأنه في الواقع تسمح القدرة على التمويل الذاتي ( CAF ) بتمويل الإستثمارات، ومكافأة المساهمين... إلخ، وبالتالي لا يمكن الإعتماد عليها بصفة مطلقة في تسديد الديون المالية، ومنه كلما كانت هذه النسبة مرتفعة، كلما دل ذلك على أن المؤسسة تعاني من صعوبات في تسديد قروضها. تحسب هذه النسبة وفق العلاقة التالية: **الديون المتوسطة والطويلة الأجل / القدرة على التمويل الذاتي CAF** )

6 - 1 - 4 إستراتيجية النمو الداخلي والنمو الخارجي:

تسمح هاتين النسبتين الموائيتين بتحديد نوع إستراتيجية النمو المتبعة من قبل المؤسسة ( نمو داخلي أما نمو خارجي)، من خلال العلاقتين التاليتين:

**إستراتيجية النمو الداخلي: التثبيات الإنتاجية ( بالقيم الإجمالية ) / (مجموع التثبيات) ( بالقيم الإجمالية )**

**إستراتيجية النمو الخارجي: سندات المساهمة ( بالقيم الإجمالية ) / (مجموع التثبيات) ( بالقيم الإجمالية )**

فإذا فاقت النسبة الأولى النسبة الثانية، فهذا يعني أن الإستثمار في الآلات يعتبر من أولويات المؤسسة، وذلك من أجل ربح حصص سوقية من خلال الرفع في عرض المنتجات للبيع. إما في الحالة العكسية، فإن المؤسسة تتبع إستراتيجية النمو الخارجي، وهنا يوجد احتمالين بالنسبة لها:

- إما أن تأخذ سندات مساهمة في مؤسسات لها صلة بطبيعة نشاطها، مما يمكنها من مراقبة نشاطها بصفة جيدة ( مساهمات عند الموردون).

- وإما أن تأخذ سندات مساهمة عند منافسيها، مما يسمح بتخفيض مستوى المنافسة بين مؤسسات نفس القطاع، وكذا الرفع بطريقة غير مباشرة من الحصص السوقية.

2 - 4 نسب الدوران:

تتمثل نسب الدوران في النسب المالية التالية:

1 - 2 - 4 مدة دوران الاحتياج في الرأس المال العامل للاستغلال بالأيام:

تسمح هذه النسبة بتحديد عدد الأيام التي يتجدد فيها الاحتياج في الرأس المال العامل للاستغلال، وتحسب وفق العلاقة التالية (BFRE) : **رقم الأعمال خارج الرسم × 360**

2 - 2 - 4 مدة دوران المخزونات

2 - 2 - 4 - 1 مدة دوران مخزون المواد الأولية:

تسمح هذه النسبة بتحديد مدة الاحتفاظ بمخزون المواد الأولية ( بالأيام ) ابتداءً من شرائها حتى استهلاكها في سيرة الإنتاج. وتحسب هذه النسبة وفق العلاقة التالية :

**حيث: متوسط المخزون = مخزون بداية المدة + مخزون نهاية المدة / 2**

**( متوسط مخزون المواد الأولية \* 360 / تكلفة شراء المواد الأولية المستهلكة**

**تكلفة شراء المواد الأولية المستهلكة = مشتريات خارج الرسم للمواد الأولية + مخزون بداية المدة للمواد الأولية - مخزون نهاية المدة للمواد الأولية.**

2 - 2 - 4 - 2 مدة دوران مخزون البضاعة:

تسمح هذه النسبة بتحديد مدة حيازة مخزون البضاعة ( بالأيام)، وذلك منذ تاريخ شرائها حتى تاريخ بيعها. وتحسب هذه النسبة وفق العلاقة التالية: **معدل دوران المخزون = تكلفة البضاعة المباعة / متوسط المخزون**

**متوسط المخزون = ( مخزون أول + مخزون آخر ) / 2**

2 - 2 - 3 - 4 مدة دوران مخزون المنتجات التامة:

تسمح هذه النسبة بتحديد مدة دوران مخزون المنتجات التامة ، وذلك من يوم وضعها في المخازن (إنهاء الإنتاج) إلى غاية يوم بيعها. وتحسب هذه النسبة وفق العلاقة التالية :

**سرعة الدوران = تكلفة إنتاج منتجات مباعة / متوسط مخزون المنتجات**

3 - 2 - 4 متوسط مدة تحصيل الزبائن:

يمكن تحديد من خلال هذه النسبة، متوسط مدة تسديد الزبائن لمستحققاتهم، أو بعبارة أخرى متوسط مدة القرض الممنوحة للزبائن، وهي تحسب وفق العلاقة التالية فترة التسديد = 90 / سرعة دوران الزبائن

يستدعي على المؤسسة مراقبة تطور هذه النسبة عبر الزمن. وكقاعدة عامة، كلما إتجهت هذه النسبة نحو الإنخفاض عبر الزمن، كلما دل ذلك على أن وقت انتظار تحصيل المستحقات في تناقص، مما يعني إنخفاض الإحتياج في الرأس المال العامل. لكن يجب توخي الحذر، فقرض الزبون سلاح ذو حدين : ففي حالة الإحتياج للسيولة، تبحث المؤسسة لتخفيض مدة قروض الزبائن، مما قد يؤدي إلى إستياء الزبائن، وهو ما يدفعهم للإمتناع عن التعامل معها، واللجوء إلى منافسها الذين قد يمنحون شروطاً أفضل لبيع المنتجات. أما إذا لم تتوقف مدة قرض الزبون على الإرتفاع، فيجب تحديد أسباب ذلك، التي قد تكون مقصودة من أجل إكتساب زبائن جدد، وقد تكون غير مقصودة، مما يستوجب تحديد الأسباب في أقصى وقت ممكن . فيمكن أن تنتج من وجود أزمة إقتصادية، أو كنتيجة لتعاقد المؤسسة مع زبائن دون دراسة قدرتهم على التسديد، أو لضعف إنتقال المعلومات في المؤسسة، أو قد تعود لشروط الدفع المفروضة من قبل بعض الزبائن، لكن عادة ما يقوم المورد بفرض أسلوب تسوية ديونه وليس العكس.

### المراجع:

- \*.الياس بن ساسي، يوسف قريشي، "التسيير المالي- الإدارة المالية دروس وتطبيقات"، دار وائل للنشر،الأردن، 2011.
- \*شعيب شنوف،"التحليل المالي الحديث"، دار المريح الأردن
- \*مبارك لسلوس، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر..
- \*.مخيبي شيحة،" التسيير المالي للمؤسسة"، دار هومة الجزائر
- \*محاضرات بوحوش أمين"مقياس التشخيص المالي " موجهة لطلبة السنة أولى ماستر تخصص التسيير المالي للمؤسسات ،جامعة جيجل.
- \*دردوري لحسن "مطبوعة محاضرات في التشخيص المالي"جامعة بسكرة،2015-2014